

فالحرارة مسئلة الجرم حرارة وزنا الجسم اللطيف طم حرارة وزنا المعتدل
من اللطافة والكثافة مخلوطة والبرودة مسئلة الجرم اللطيف مخلوطة
وزنا الجسم المعتدل قبضا والكيفية المسئلة بين الحرارة والبرودة
مسئلة المعتدل تعاليمه **والرابع** والنوع الاكثر وليست له ان
للرابع سما مخصوصة ان ليس لها اسما الا باعتبار الاضافة كقولنا
المكروايم العنبر وغير ذلك والظاهر ان ما عدل الاكوان لا يعرف الا
في الاجسام فانه الاكوان يعرف في الجواهر الفردة كما يعرف في الاجسام
ظاهريه ككلام المص وهو يحدث في الاجسام والجواهر ان جميع اللواتي
الاعرف من الاكوان والاكوان والرابع كما يحدث في الاجسام يحدث
في الجواهر الفردة الا ان الاظهر ان الاكوان والطبوع والرابع كما
يحدث في الاجسام يحدث في الجواهر الفردة لان انواع هذه الاشياء
لا يمكن ان يوجد جده الجواهر لانه غير متساوي ولا محسوس واما الاكوان
فيشمل بعضها الجواهر والاجسام واذا نظرنا العالم اعيانها
واجسام وصوره فتقول الكل حادث بهذا القول المشار
من قبل لما سبقنا اما الاعيان فبعضها بالثابتة كالجملة بعد الكون
والصفير المثلثة والسواد بعد البيان وبعضها بالدريل وهو ال
الدريل طم فاما كانه اصار ذلك ال اوكية والفض والسواد مع انا
الوكية

والطوائف والاعيان والاجسام والصوره

الحكمة الموجودة حادثه لا ما يطر عليه العدم وكل ما يطر عليه العدم
فهو حادث فالحكمة الموجودة حادثه وكذلك في الكون فان العدم
بناء العدم لما العدم ان كان واجبا لزمه فهو قطره لان العدم بناء
العدم والا انما يعلم ان لا يستلزم جميع المواضع كاستلزامه بل
بعض المواضع ان وان لم يكن واجبا لزمه بل واجبا لغيره كالعقل لزم
استلزامه الاستلزام ذلك القديم اليه ان الواجب لزمه بطريق الوجود
ان بالاختيار حتى يكون المستلزم الواجب بالاختيار حادثا بالذات ان
اذ الصادر تعليل معلوم محذور في تقديره لم لا يجوز ان يكون استلزامه
بطريق العصد والاختيار قلنا لا يجوز ان يكون كذلك اذ الصادر
عن الشيء بالعقد والاختيار يكون حادثا بالضرورة لكونه مسبوقا
بزمان الاختيار وذهب الامر الى ان الاختيار القديم يجوز ان يكون
اختيارا الحادوث فان الاثر يتحقق عليه لغيره لغيره قبل حدوث
الاثر الاختيار اما يحدث متعلقا او لا متعلقا الى اقر كما سطره الكسبي
عنهما والشارع بطرقة الاختيار القديم واما حدوثه فمجرد كما يجوز قوله
فكلام المذوق وجه المستندان الموجب القديم فديم ان كان بلا شرط
والشرط القديم نقص بالحدوث لانه استلزامه المختار عنده المستكين الى
الوجوب عند الحكم كمن شرطه لا متعلقه كما ذكرنا في العمومية ضرورة

قدمه
امر